مدخل مقترح للإفصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل وأثره على القيمة السوقية
"دراسة تطبيقية"

الباحثة / آية محمد جابر عبد الرحمن
باحثة دكتوراه بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

الباحث / محمد رزق إسماعيل الشيخ
مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات
المجلد السادس عشر – (عدد خاص – الجزء الثالث) – سبتمبر ٢٠٢٤م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

عبدالرحمن، آية محمد جابر؛ الشيخ، محمد رزق إسماعيل، (٢٠٢٤)، "مدخل مقترح للإفصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل وأثره على القيمة السوقية: دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (خاص)، ٩١٤ – ٩٤٣.

رابط المجلة: https://masf.journals.ekb.eg

ملخص البحث:

استهدف البحث قياس بيان محددات الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر في ضوء متطلبات معايير المحاسبة الدولية والمصرية والإصدارات والممارسات المهنية ذات الصلة، وتحديد أهم المشاكل والتحديات التي تعوق هذا الإفصاح فضلاً عن قياس تأثير محددات الإفصاح المحاسبي على القيمة السوقية للأسهم.

وقد قام الباحثان بإجراء مسح ميداني لبيان محددات الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر في ضوء متطلبات معايير المحاسبة الدولية والمصرية و تم تحليلها على عينة شملت (١٨٠)،كما قان الباحثان بإجراء دارسة تطبيقية على البنوك التجارية المسجلة في البورصة المصرية وقد قاما بتجميع البيانات ببرنامج EXCEL لتجميع بيانات القيمة السوقية لأسعار الأسهم وحساب نموذج Tobin’s Q وتوصلت الدراسة إلى يوجد تأثير معنوي إيجابي لمستوي الافصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل على القيمة السوقية حيث كان مستوي المعنوية لذلك المتغير 000. وهو اقل من 05. ويشير ذلك الى انه كلما زاد مستوي الافصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل كلما اثر ذلك إيجابيا على تحسن القيمة السوقية للبنك

القسم الأول
الإطار العام للبحث

أولاً: المقدمة:

تهتم المحاسبة بتحديد وقياس وتوصيل المعلومات عن الوحدات الاقتصادية إلى العديد من الأطراف، لتسهيل عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية من جانب الأطراف التي تستخدم هذه المعلومات. والمحاسبة تؤثر وتتأثر وظائفها لإنتاج وتوصيل المعلومات بالعوامل البيئية التي تحيط بأداء هذه الوظائف، لذلك نشأت الحاجة إلى ضرورة وضع ضوابط ومعايير تجد قبولاً عاماً، وتمثل في مضمونها مجموعة من الإرشادات للقياس والإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

ومن الجدير بالذكر استحوذ مفهوم الدخل الشامل على اهتمام كبير من قبل المنظمات المهنية وبصفة خاصة فيما يتعلق بطرق عرض القوائم المالية، وكذلك مشاكل إعادة تصنيف عناصر الدخل الشامل الأخرى، مما استدعي ضرورة البحث في هذا النطاق لتوضيح أهميته بالنسبة لكل من المستثمر ومتخذ القرار للشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية (فاتن، ٢٠٢٢؛ Sukesti et al., 2021)

ومن ناحية أخرى، شهد الاقتصاد المصري حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي تستهدف النهوض بالأداء الاقتصادي والتي كان من أهمها قرار البنك المركزي المصري في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ بتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، وترك قوى السوق للتحكم في تحديد أسعار التداول يومياً تبعاً لظروف العرض والطلب، الأمر الذي أثر على القوائم المالية للعديد من الشركات التي لديها معاملات تتم بالعملات الأجنبية، حيث اختلت نتائج الأعمال للفترة المالية التي وقع في نطاقها تاريخ تحرير سعر الصرف، سواء بتحقيق خسائر أو مكاسب من التغيرات في أسعار الصرف بحسب مركز العملات الأجنبية لدى الشركة، هذا بالإضافة إلى اختلاف قيم الأصول بشكل كبير عن قيمتها الجارية لانخفاض القوة الشرائية وتأكل حقوق الملكية لبعض الشركات التي سجلت خسائر فروق عملة خلال الفترة، وترتب على ذلك ظهور الحاجة إلى اصدار معالجة محاسبية خاصة اختيارية يمكن من خلالها التعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية للمنشآت التي تكون عملة

التعامل بها هي الجنيه المصري. وقد تم بالفعل صدور القرار الوزاري رقم (١٦) بإضافة ملحق (١) المعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) بعنوان آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وذلك بوضع معالجة محاسبية للاعتراف بفروق العملة (عمر، ٢٠٢٢)

وبناء على ما تقدم، يهدف هذا البحث إلى تقديم مدخل مقترح للإفصاح المحاسبي عن تغيرات سعر الصرف وأثرها المالية ضمن قائمة الدخل الشامل والمتمثلة في الأرباح والقيم الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية للشركات المصرية. بالإضافة إلي دراسة و بيان طبيعة المعالجة المحاسبية التي تتم بالعملات الأجنبية لدى الشركات والتي تتكون أساسا، إما من معاملات بعملات أجنبية أو يكون لها عمليات أجنبية، وكذلك التعرف على طريقة اختيار سعر الصرف الذي يجب استخدامه وكيفية الاعتراف في القوائم المالية بالأثر المالي للتغيرات في أسعار الصرف. كما نبين تغيرات أسعار صرف العملات وما تحدثه من آثار على الوضعية المالية للشركات تمثل إحدى المشاكل المحاسبية التي تسعى باستمرار لإيجاد أحسن الطرق والممارسات المحاسبية من أجل توفير الموثوقية والمصداقية في التقارير المالية المنشورة.

ثانياً: مشكلة البحث:

يعد الإفصاح المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالتطورات المتلاحقة التي عرفتها المحاسبة نتيجة التطورات والمستجدات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية، ويؤكد هذا سعي العديد من المنشأت إلى تغيير سياسات الإفصاح التي كانت تنتهجها لتأخذ في اعتبارها متطلبات معايير المحاسبة الدولية، الأمر الذي يتطلب استيفاء مجموعة من الضوابط في أسس وشكل ومحتوى القوائم المالية (فاتن، ٢٠٢٢).

ويرتبط الاهتمام المتزايد بالتقرير عن المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة خلال الفترة ارتباطاً وثيقاً باحتياجات المستخدمين، خاصة المستثمرين من المعلومات ومع الاستخدام المتزايد للقيمة العادلة، بات مهماً اختبار خصائص كل من الدخل الشامل وصافي الدخل باعتبارهما مقياسين للأداء ومع ذلك، فقد تم توجيه العديد من الانتقادات إلى مفهوم الدخل الشامل فيما يتعلق بمخاطر زيادة التقلب فيه، وذلك على النقيض من صافي الدخل، مما قد يؤدي إلى إرباك مستخدمي القوائم المالية (Gazzola and Bradbury 2016 &Amelio 2014, Khan)، ونظراً لأن الأرباح تستخدم على نطاق واسع بواسطة المستثمرين والمحللين الماليين في تقييم الشركات، فإن معرفة خصائص الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل سوف يساعد على تحديد المقياس المناسب لقياس وتقييم أداء الشركات. ورغم إجراء العديد من الدراسات عن الدخل الشامل سواء في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة أو في ظل معايير التقرير المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية للوصول إلى ما إذا كان الدخل الشامل يعتبر مقياساً أفضل للأداء مقارنة بصافي الدخل، (الحوشي، ٢٠١٨)

وعلى الصعيد المصري فقد تبنت المؤسسات المعنية نظاما محاسبيا جديدا يتوافق والمتطلبات الدولية التواكب متطلبات العملة المالية والمحاسبية، من خلال السعي للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وفتح الأسواق المحلية أمام الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما أدى إلى ظهور عدة مشاكل محاسبية وخاصة مشكل تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، حيث تجد الشركة أمام عدة اختيارات في اختيار سعر الصرف الذي يتم اعتماده في عملية الترجمة وتأثير فروق الصرف على القوائم المالية، مما جعل المحاسبة في مصرتساير هذه التطورات من خلال تبنيها النظام محاسبي مالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية التي تعمل على تقديم مختلف التقنيات والأساليب التي من شأنها تسجيل مختلف العمليات التي تجريها المنشأة سواء تعلق الأمر بعمليات تجارية بحتة استيراد أو تصدير) أو مالية (إقراض أو

افتراض)، أو تعلق الأمر بعملية ترجمة القوائم المالية من المنشأة التابعة أو الفرع إلى الشركة الأم (بالرقي وراشدي، ٢٠١٧)

وترتب على صدور قرار البنك المركزي المصري بتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ ، العديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة على القوائم المالية للشركات، حيث نشأ لدى كثير من الشركات مكاسب أو خسائر فروق عملة استثنائية، نتيجة لوجود أرصدة أصول والتزامات ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية، بالإضافة إلى أن التكلفة التاريخية لبعض الأصول أصبحت تختلف جوهرياً عن تكلفتها الاستبدالية نتيجة تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدي منفعة المعلومات المحاسبية في قائمة الدخل الشامل وما إذا كانت هذه المعلومات قد تأثرت بقرار تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، ومن ثم منفعتها للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية. (عمر ، ٢٠٢٢)

ومن ثم تتجسد مشكلة البحث في استخلاص محددات الإفصاح التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وآليات الإفصاح عنها ضمن بنود قائمة الدخل الشامل في ظل الالتزام بالمعايير والإصدارات المنهجية الحاكمة، وتحديد انعكاساتها على القيمة السوقية للأسهم مع تقديم دراسة تطبيقية للبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية **وعليه يمكن للباحثين، بلورة المشكلة في الأسئلة البحثية التالية:**

1- ما هي طبيعة ومحددات الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر في ضوء متطلبات معايير المحاسبة الدولية والمصرية؟
2- ما أهم المشاكل والتحديات التي تواجه متطلبات الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر؟
3- ما هي انعكاسات الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر على القيمة السوقية لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

ثالثاً: عرض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة:

يمكن عرض وتحليل الدراسات السابقة من حيث ارتباطها بمتغيرات البحث ودورها في التأكيد على أهميته، وذلك كما يلي:

الدراسات تناولت التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية:

هدفت دراسة **(بالرقي وراشدي، ٢٠١٧)** إلى تحليل أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٢١ والنظام المحاسبي المالي، ويمثل هذا البحث دراسة تحليلية وإيضاحية لكيفية معالجة العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية لدى المؤسسة والتي تتكون أساساً، إما من معاملات بعملات أجنبية أو يكون لها عمليات أجنبية، وكذلك التعرف على طريقة اختيار سعر الصرف الذي يجب استخدامه وكيفية الاعتراف في القوائم المالية بالأثر المالي للتغيرات في أسعار الصرف. كما تبين تغيرات أسعار صرف العملات وما تحدثه من آثار على الوضعية المالية للمؤسسة والتي تمثل إحدى المشاكل المحاسبية التي تسعى باستمرار لإيجاد أحسن الطرق والممارسات المحاسبية من أجل توفير الموثوقية والمصداقية في التقارير المالية المنشورة، وتبين أن أوجه التشابه بين IAS21 والنظام المحاسبي المالي في الجزائر من معالجة وصفية ومحاسبية لتغيرات أسعار الصرف محاولة منه لمسايرة العولمة المالية المتزايدة، **وتوصلت الدراسة إلى** أنه يوجد نوعين من القضايا المحاسبية محل الخلاف والتي ترتبط بتطبيق تلك المعايير في الدول المختلفة ومنها المعيار المحاسبي

الدولي رقم (٢١)، بأنه يشجع على استخدام طريقة السعر الجاري للصرف ولا يتعامل مع آثار تغير أسعار الصرف الآجل في الدول ذات العملات غير القابلة للتحويل بصورة حرة دولياً.

كما تناولت دراسة (Savić et al., 2019) إلى تسليط الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجهها الشركات متعددة الجنسيات عند ترجمة معاملات العملات الأجنبية والبيانات المالية للعمليات التجارية الأجنبية لغرض تجميع البيانات المالية الموحدة. بالإضافة إلى ذلك، تهدف إلى تحليل ما إذا كان يمكن اعتبار العملة الوظيفية المختارة وسعر الصرف أدوات لسياسة إعداد التقارير المالية الخاصة بهم. بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا تعرض الكيانات للترجمة، وتدابير الحماية والآثار المترتبة على محتوى البيانات المالية الموحدة. وبالنظر إلى أهمية الآثار المحتملة التي قد تنجم عن ترجمة معاملات العملات الأجنبية والتقارير المالية للشركات التابعة الأجنبية، فمن الممكن استخدام الأدوات التي تهدف إلى التصميم المستهدف للبيانات المالية. عندما يتعلق الأمر باختيار العملة الوظيفية، لا يمكن النظر إليها على أنها جزء من سياسة إعداد التقارير المالية. ويكمن السبب في أن معيار المحاسبة الدولي ٢١ يوفر العديد من الإرشادات المتعلقة باختيار العملة الوظيفية، والتي يتم تحديدها من خلال المعاملات والأحداث والظروف الرئيسية التي تعمل فيها الشركة. ولذلك، يمكن مناقشة سياسة إعداد التقارير المالية في سياق اختيار طريقة الترجمة، وصرف العملات.

في حين هدفت دراسة (Ali & Benaissa, 2023) إلى دراسة وتحليل المحاسبة عن المعاملات الخارجية وترجمة القوائم المالية في مؤسسات القطاع العام، ومقارنة هذه المعالجات المحاسبية مع تلك التي ينبغي أن تشملها المعايير المحاسبية ذات العلاقة. ويعتمد المعنى الموضوعي لكلمة المراجعة على أن المراجعة هو البحث عن الحقيقة لأنه جوهر عملية المراجعة.. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم المعاملات الأجنبية، وترجمة القوائم المالية، وعرض ومناقشة المشاكل الناشئة عنها، والمعايير المحاسبية للمحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية، وترجمة وتوحيد القوائم المالية للوحدات الأجنبية، وأثرها على مراجعة العمليات وما ينعكس ذلك في تقرير مراجعي الحسابات. وبالإضافة إلى التحقق من واقع المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية للشركات العامة، فإن عينة البحث تدرس أيضاً مدى صحة المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية. وتشير النتائج إلى أن البيانات المالية لمنشآت القطاع العام التي تشملها عينة الدراسة لا تعبر بشكل عادل عن نتائج عملها ووضعها المالي.

كما حاولت دراسة (ابراهيم، ٢٠٢٣) الى محاولة معرفة ما اذا كان هناك تأثير للمخاطر المنتظمة تتمثل في مخاطر تغير اسعار الصرف علي عائد مؤشر قطاعات البورصة بالتطبيق علي الشركات المدرجة بالبورصة المصرية وذلك خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٢ الي عام ٢٠١٩ وكانت عينة الدراسة تتكون من أكثر (٣٠) شركة تكرارا والتي انضمت الي المؤشر العام للبورصة المصرية EGX30 التي توفرت لها بيانات منتظمة خلال فترة البحث ، وذلك من خلال التقارير السنوية المنشورة للمؤشر العام للبورصة المصرية، وقد خلص البحث الي ان هناك تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لمخاطر تغير سعر الصرف علي عوائد شركات المؤشر العام بالبورصة المصرية.

كما استهدفت دراسة (محمود،٢٠٢٣) اختبار محددات التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، واختبار تأثير مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تكلفة رأس المال الشركات من منظور محاسبي، وذلك بالتطبيق على أحد أسواق رأس المال الناشئة وهو سوق رأس المال المصري خلال الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٢ بعد اتخاذ الحكومة المصرية قرار تعويم أسعار صرف العملات الأجنبية. وذلك باستخدام عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وقد توصلت الدراسة

الي وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة والمعاملات بعملة اجنبية، وكذلك استخدام الشركة لاستراتيجيات التحوط على تعرض الشركات لمخاطر تقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية. بينما لم تجد الدراسة تأثيرًا معنويًا لدرجة السيولة ونسبة الرفع المالي على مخاطر التعرض لتقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية. وأخيرا أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تكلفة رأس المال للشركات

الدراسات تناولت الافصاح المحاسبى عن بنود قائمة الدخل الشامل:

قدمت دراسة (الصايغ، ٢٠١٧) إطار يساعد في تطوير الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الآخر في منشآت الأعمال المصرية، من خلال تحديد أهم معلومات بنود الدخل الشامل الآخر التي يجب الإفصاح عنها، وتحديد الطريقة والتوقيت المناسب للإفصاح عنها في التقارير المالية، وتوفير إطار للإفصاح المحاسبي يتضمن أهم معلومات بنود الدخل الشامل الآخر وكيفية وتوقيت عرض تلك المعلومات في التقارير المالية لمساعدة كافة مستخدمي التقارير المالية في البيئة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق منشآت الأعمال لمفهوم الدخل الشامل يحسن من جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية ويكون مفيد للمستخدمين في اتخاذ قرارتهم الاستثمارية حيث يوفر معلومات هامة تخص التعديلات عن أسعار الصرف وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية والتي تستخدم في تحديد عوائد أسهم الشركات وأسعارها ودرجة مخاطر تلك الأسهم. وكذلك تباينت جهود المنظمات العلمية والمهنية ودراسات الباحثين المتخصصين بشأن مدي أهمية معلومات الدخل الشامل الآخر لكافة مستخدمي التقارير المالية، ومعلومات الدخل الشامل الآخر التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، وكيفية وتوقيت الإفصاح عن معلومات الدخل الشامل في التقارير المالية. وأخيراً، عدم وجود تعريف مفاهيمي واضح لما ينبغي الإفصاح عنه في صافي الدخل وما يجب الافصاح عنه في بنود الدخل الشامل الآخر، مما يعقد عملية اتخاذ القرارات لمستخدمي القوائم المالية، على الرغم من جهود التقارب الأخيرة بين مجلسي (FASB & IASB).

كما هدفت دراسة (عبد الوهاب، ٢٠١٧) إلى إيجاد دليل تطبيقي حول الميزة التفاضلية للدخل الشامل وعناصره الأخرى تجاه تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال تحسين خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية. توصلت الدراسة إلى أن هناك عدم توافق بين الباحثين وكذلك المنظمات المهنية حول طريقة عرض الدخل الشامل وعناصره الأخرى، وكذلك عدم التوافق حول القيمة التفاضلية للدخل الشامل وعناصره الأخرى عن صافي الدخل في تحقيق ملاءمة المعلومات المحاسبية وتحسين المؤشرات المالية. كما أن هناك ندرة في الدراسات العربية حول الدخل الشامل وعناصره الأخرى والمشاكل ذات الصلة، سواء فيما يتعلق بالإفصاح عنه بالقوائم المالية، تدوير عناصر الدخل الشامل الأخرى وتأثير الدخل الشامل وعناصره الأخرى في تقييم الشركات وتحقيق ملاءمة المعلومات المحاسبية.

كما استهدفت **دراسة (Kim, 2017)** بشكل أساسي إلى توضيح أهمية الدخل الشامل الآخر، وأنها تختلف باختلاف أشكال التقارير وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الدخل الشامل الآخر ذو قيمة ذات صلة فقط ASU عندما تم الإبلاغ عنها في "شكل اثنين من القوائم" بغض النظر عن شكل التقارير **وفى هذا الاتجاه اشارت دراسة (Zhao et al., 2018)** إلى فحص بنود الدخل الشامل الأخرى المعاد تصنيفها والمعترف بها خارج الربح أو الخسارة كأداة لإدارة الأرباح بناءً على منهجية دراسة الحالات المتعددة من خلال تحليل سلسلة من العينات للشركات الصينية المدرجة. وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل

الأخرى تعتبر أداة لإدارة الأرباح عن الحالات المدرجة في البورصة من قبل المديرين الصينيين، الذين أخفوا الخسائر بالتسجيل في الدخل الشامل الأخرى خلال الفترة الحالية.

وأخيراً تناولت دراسة (العجوري، ٢٠٢٢) الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل وأثره على القرار الاستثماري: دراسة ميدانية، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ومكاتب المحاسبة والمراجعة والباحثين في مجال المحاسبة والمراجعة، وقد بلغ حجم العينة (١٢٠) مفردة، وقامت الباحثة باستخدام بعض الأساليب الإحصائية الموجودة ببرنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وذلك بهدف تحليلها واستخلاص النتائج. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معلومات الدخل الشامل وأسعار الأسهم في البورصة المصرية، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول الإفصاح عن بنود الدخل الشامل ومن أهمها التعديلات على أسعار الصرف وأثر ذلك على متخذي القرار ومستخدمي القوائم المالية، وأخيراً توصلت إلى أن الإفصاح المحاسبي عن التعديلات في أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل في قائمة مستقلة أفضل طريقة وذلك لسهولة معرفة بنود الدخل الشامل ومساعدة المستثمرين والمحللين الماليين ومستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار المناسب.

من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة يمكن استخلاص مجموعة من النقاط التالية :

- ركزت كل دراسة من الدراسات السابقة على جانب واحد فقط من جوانب الإفصاح عن معلومات الدخل الشامل الآخر مثل مدي ملائمة الإفصاح عنه في تحسين عملية التنبؤ وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتفسير أسعار الأسهم، أو دوره في إدارة الأرباح، أو مدي ملائمته في اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية داخل منشآت الأعمال وخارجها، أو أثره على حساب نسبة العائد على حقوق الملكية او بنود معلومات الدخل الشامل الآخر التي يجب الإفصاح عنها، أو كيفية الإفصاح عنه التقارير المالية. ولم تقم أي دراسة بتقديم إطار متكامل يتناول كافة جوانب الإفصاح المحاسبي عن الدخل الشامل الآخر.
- تباينت جهود المنظمات العلمية والمهنية ودراسات الباحثين المتخصصين في المحاسبة بشأن مدي أهمية معلومات الدخل الشامل الآخر لكافة مستخدمي التقارير المالية، كمية معلومات الدخل الشامل الآخر التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية.
- لم تقدم أي من الدراسات السابقة، الجانب الميداني أو التطبيقي بالبيئة المصرية ، بشأن تقديم مدخل مقترح لمحددات الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل.

رابعاً: فروض البحث:

1- يوجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء عينات الدراسة بشأن محددات الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف، في ضوء متطلبات معايير المحاسبة الدولية والمصرية.
2- يوجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء عينات الدراسة بشأن مشاكل وتحديات الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف.
3- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن يسهم الافصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على القيمة السوقية.

خامساً أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي للبحث: بيان محددات الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر في ضوء متطلبات معايير المحاسبة الدولية والمصرية والإصدارات والممارسات المهنية ذات الصلة، وتحديد أهم المشاكل والتحديات التي تعوق هذا الإفصاح فضلاً عن

قياس تأثير محددات الإفصاح المحاسبي على القيمة السوقية للأسهم، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

1- بيان طبيعة محددات الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف، في ضوء متطلبات معايير المحاسبة الدولية والمصرية
2- دراسة وتحليل مشاكل وتحديات الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف
3- رصد وتقييم الافصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على القيمة السوقية

خامساً :أهمية البحث:

تتبلور أهمية البحث في جانبين:

1- الأهمية العلمية (النظرية):

- إثراء المعرفة المحاسبية بشأن التغير في أسعار الصرف وأثره على الإفصاح في قائمة الدخل الشامل
- تسليط الضوء على الموضوعات حيوية حديثة وذات دور بالغ الأهمية في المؤسسات عامة مما سيجعله يسهم بجزء بسيط في دعم الشركات بالبيئة المصرية.
- تزايدت أهمية الدخل الشامل كمؤشر الأداء الشركة سواء على المستوى التنظيمي أو الأكاديمي، وهو ما يتضح من ناحية من وجود العديد من الإصدارات المهنية التي تناولت مفهوم الدخل الشامل. ومن ناحية أخرى، تناول العديد من الدراسات موضوع الدخل الشامل بالتحليل والدراسة سواء من حيث المفهوم ومزاياه وعيوبه كمقياس للأداء، وتقييمه كمقياس للأداء مقارنة بصافي الدخل

2- الأهمية العملية:

- تعظيم الاستفادة من المحتوى المعلوماتى لبنود الدخل الشامل لأنه يعد مصدر مهم للمحللين الماليين بصفتهم وسطاء معلومات حيث يقوموا بعمل التحليلات المختلفة المطلوبة لإعداد التنبؤات، هذا بالإضافة إلى متابعة التغيرات في هيكل الدخل ونسب العناصر المكونة للدخل ونسب عناصر الدخل الشامل الآخر إلى إجمالى الدخل الشامل حيث تعد هذه النسب جوهر إعداد التنبؤات المالية.
- تسليط الضوء على التطورات والمستجدات الخاصة بالسياسات المحاسبية في مصر وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن التغيرات في سعر الصرف ضمن قائمة الدخل الشامل
- تلبية احتياجات المنشآت لأهمية الإفصاح المحاسبي عن التغيرات في أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل في ظل المستجدات في المعايير المحاسبية وإصدارات مجلس الوزراء المصري، وما ينتج عنه من زيادة فهم مستخدمو القوائم المالية لأهمية الدخل الشامل ومن ثم ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

سادساً: فروض البحث: في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، تعتمد الدراسة الحالية على اختبار الفرض الرئيس التالي:

- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن عوامل ومحددات الافصاح عن أسعار الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل
- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن الآثار المالية لتغيرات أسعار الصرف

- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن عناصر المدخل المقترح للإفصاح عن تغيرات سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل.

سابعاً: حدود ونطاق البحث: يمكن عرض حدود البحث على النحو التالي:

1- **حدود موضوعية**: وتتمثل في الإفصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود الدخل الشامل دون التطرق لجوانب الاقتصاد الكلي والاجتماعي المتعلقة بتغيرات سعر الصرف.

2- **حدود مكانية**: سوف يتم التطبيق على البيئة المصرية من خلال الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية .

3- **حدود زمنية:** يقتصر البحث على البيانات من خلال إعداد استبيان خلال عام ٢٠٢٤.

ثامناً: منهجية البحث: اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، والمتضمن جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بوصف متغيرات الدراسة والمتمثلة في الإفصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ كونه الأنسب لطبيعة البحث القائم، ولقدرته على تحليل وتفسير متغيرات البحث، وتحليل النتائج التي ستقوم بها الدراسة لاختبار فروضها ومن ثم الخروج بتوصيات من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز الإفصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف بالتطبيق على البيئة المصرية.

تاسعاً: خطة البحث:

سعياً نحو تحقيق أهداف البحث، واختبار فرضه، واستخلاص أهم النتائج والتوصيات تم تقسيم البحث على النحو التالي:

- **القسم الأول**: الإطار العام للبحث.
- **القسم الثاني**: أثر الإفصاح المحاسبي عن التغيرات في أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل على الأداء المالي
- **القسم الثالث**: الدراسة الميدانية.
- **القسم الرابع**: النتائج والتوصيات.
- مراجع البحث.

القسم الثاني
الإطار النظري للدراسة

أولاً: طبيعة وأهمية الإفصاح المحاسبي عن الدخل الشامل:

عرفت دراسة (على ،٢٠١٩) الدخل الشامل على أنه "يضم كل التغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن جميع العمليات والأحداث العادية وغير العادية، المتكررة وغير المتكررة (باستثناء تلك المرتبطة أيضاً العديد من بنود الدخل غير المحقق خلال الفترة"، **كما عرفته دراسة (عبده والرشيدي،٢٠٢٣)** على أنه "التغير في صافى أصول الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية والناتج عن المعاملات والأحداث التي تمت من المصادر الأخرى وغير المرتبطة بالملاك، ويشمل كل من صافى الدخل التقليدي، وكافة التغيرات في حقوق الملكية ، بخلاف الناتجة عن الاستثمارات مع الملاك أو التوزيعات عليهم، **وأخيراً أشارت دراسة (Park،2018)** إلى أن الدخل الشامل "يشمل جميع الإيرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر المتكبدة خلال الفترة، بالإضافة إلى المكاسب والخسائر غير المحققة خلال الفترة المحاسبية الناتجة عن التقلبات في قيمة الأصول أو الالتزامات المحتفظ بها".

وفى ضوء ما سبق يمكن تناول مفهوم الدخل الشامل بأنه التغير في حقوق الملكية خلال الفترة، والناتج عن المعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر غير الملاك بصفتهم هذه، وبالتالي يتضمن الدخل الشامل جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة عدا التغيرات الناتجة عن الاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات عليهم.

وفيما يتعلق بأهمية وبدائل الإفصاح المحاسبي عن الدخل الشامل وفقاً للإصدارات المهنية، تباينت الآراء حول أهمية الإفصاح المحاسبي عن الدخل الشامل بين المؤيدين والمعارضين، **فقد أشارت (Chambers, et al،2007)** إلى أن مؤيدو الإفصاح عن الدخل الشامل قدموا عدداً من الآراء المؤيدة تتمثل في: أن الدخل الشامل يوضح جميع مصادر خلق القيمة، كما أنه يميز بشكل مناسب بين خلق القيمة وتوزيع القيمة، كما أنه يفرض الانضباط على المديرين والمحللين الماليين حيث تتطلب أنظمة المكافآت على أساس الدخل الشامل من المديرين مراعاة جميع العوامل التي تؤثر على القيمة مما يجعل من الصعوبة إدارة الأرباح، ومن ناحية أخرى فإن مطالبة المحللين الماليين بتوقع الدخل الشامل سوف يشجع على النظر إلى جميع العوامل الملائمة للتنبؤ بالأرباح.

كما تناولت دراسة (Lin and Rong،2012) إلى أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر قد زاد من شفافية المعلومات المحاسبية وهو ما أدى إلى التخفيض من عدم تماثل المعلومات بين كل من المستثمرين والمديرين حول الأداء التشغيلي للمنشأة، وهو ما ينعكس على الحد من إدارة الأرباح وبالتالي زيادة فهم المستثمرين للأداء المالي للمنشأة، **كما أكدت دراسة (Marchini and ,2015 D'Este)** إلى أن المستثمرين الحاليين والمحتملين يهتمون بالمخاطر الكامنة من استثماراتهم والعائد الذى توفره، فهم بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقييم أداء المنشآت المستقبلي والتنبؤ به، ولأن الدخل الشامل يأخذ في الاعتبار التغيرات في القيمة العادلة للأصول والخصوم خلال فترة التقرير وبالتالي فإنه يزيد من قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، علاوة على ذلك فإنه يتوافق مع نظرية محاسبة الفائض النظيف والذى بموجبه يتم تحديد الربح من خلال مقارنة القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية الفترة والقيمة الدفترية لحقوق الملكية في بداية الفترة، بخلاف المعاملات مع الملاك.

كما بينت دراسة (Sainog and Sosnowsk،2018) أن نطاق الدخل الشامل أكبر بكثير من صافى الدخل التقليدي، وذلك لأنه يتضمن العديد من العناصر المهمة التي تؤثر على الربح المستقبلي للمنشآت والتي تم حذفها من قائمة الدخل التقليدي، مما يعيق بشكل كبير إجراءات المديرين الهادفة للإدارة الفعالة للأرباح عن طريق الاستحقاقات الاختيارية، حيث يمكن مستخدمى المعلومات المالية من فحص المحددات الداخلية والخارجية لكفاءة المنشأة بشكل كامل ودقيق، وبالتالي فإنه يزيد من انضباط المديرين في إعداد التقارير المالية، **في حين أوضحت دراسة** (Kusuma, 2021) أن الدخل الشامل أكثر تمثيلاً للظروف الفعلية خاصة في ظل جائحة كورونا COVID-19، لأنه يتضمن البيئة الخارجية التي تواجه المنشأة حيث يشمل الدخل الشامل كل من صافى الدخل وبنود الدخل الشامل الآخر الناتجة عن عوامل الاقتصاد الكلى مثل أسعار الصرف والتضخم وأسعار الفائدة ومناخ سوق رأس المال والتي تؤثر على القيمة العادلة للأصول والخصوم.

وعلى الرغم من المزايا التي يحققها الإفصاح عن الدخل الشامل إلا أن هناك من يعارض استخدامه في تقييم الأداء المالي للمنشآت حيث خلصت دراسة (Veltri and Ferraro ،2018) إلى أن معارضي الإفصاح عن الدخل الشامل قدموا عدداً من الآراء المعارضة أهمها أن بنود الدخل الشامل الآخر المفصح عنها في القوائم المالية ذات طبيعة مؤقتة وبالتالي فإنها لا تمثل الأرباح الحقيقية، كما أن هذه البنود ليس لديها القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، كما أنها تتسبب في تشويش

وضوضاء في الدخل المفصح عنه مما يجعل التنبؤ بالأرباح أكثر صعوبة. ونظراً لأن مكونات الدخل الشامل تتكون إلى حد كبير من المكاسب والخسائر غير المحققة فإنهم يجادلون بأن هذه العناصر مدفوعة بعوامل السوق أي تخرج عن سيطرة المديرين، وبالتالي فهي ليست مقياساً جيداً لتقييم الأداء المالي، وبشكل عام يدعو المعارضون إلى التركيز على مقاييس الدخل التشغيلي بدلا من الدخل الشامل ، وفى نفس الاتجاه أشارت دراسة عصيمي (٢٠١٢) إلى أن معارضي الدخل الشامل يرون أنه مكون من البنود غير العادية وغير المتكررة والتي تعتمد إلى حد كبير على ظروف السوق، مما يتيح الفرصة لإدارة المنشأة في التلاعب في نتائج النشاط، وهو الأمر الذى يترتب عليه انخفاض درجة الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية، وهو ما يؤثر على عملية اتخاذ القرار بشكل سلبى.

وفى ضوء ما سبق يري الباحثان أن أهمية الإفصاح المحاسبي عن الدخل الشامل تتمثل في أن الدخل الشامل يعتبر مقياساً أفضل لأداء المنشأة، أكثر من كونه مقياساً لأداء الإدارة لأنه من غير الممكن أن يتحكم المديرين بشكل مباشر في قوى السوق التي تؤثر على مكونات الدخل الشامل الآخر، كما يعد المقياس الوحيد الذي يوضح جميع مصادر تعظيم القيمة وتوزيع القيمة بالإضافة إلى تساعد المعلومات الواردة في قائمة الدخل الشامل مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بتوقيت وحجم التدفقات النقدية، وتوقع الأداء المستقبلي إلى جانب الحد من سيطرة الإدارة من التلاعب في الأرباح وهو ما ينعكس على زيادة شفافية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة وهو ما ينتج عنه تكافؤ الفرص بين جميع المستثمرين.

ثانياً: بدائل الإفصاح المحاسبي عن الدخل الشامل في ضوء الإصدارات المهنية:

تتعدد بدائل الإفصاح المحاسبي عن الدخل الشامل، **فيتمثل البديل الأول الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة الدخل التقليدية أي** يتم الإفصاح عن بنود الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل وبالتالي يظهر صافى الدخل أولاً يليه بنود الدخل الشامل الآخر للوصول إلى إجمالي الدخل الشامل، وتسمى هذه القائمة بقائمة الدخل والدخل الشامل، ويتم الإفصاح عن تسويات إعادة التبويب والتي يقصد بها المبالغ التي تم الاعتراف بها في فترة سابقة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر حتى تتحقق ويتم الاعتراف بها كجزء من صافى الدخل خلال الفترة، وذلك لتجنب الازدواج المحاسبي في بنود الدخل الشامل الآخر، وبذلك تكون هناك قائمة واحدة تضم صافى الدخل وبنود الدخل الشامل الآخر، ويتميز هذا البديل بأنه يفصح عن صافى الدخل والدخل الشامل كمقياسين من مقاييس الأداء في قائمة واحدة، ولكن يعاب عليه أن صافى الدخل يُعتبر رقماً فرعياً في القائمة وليس الرقم النهائي وهذا يقلل من أهمية رقم صافى الدخل كمقياس للأداء ويمكن أن يسبب غموض لدى بعض مستخدمي القوائم المالية حول الربح الحقيقي (بلال، ٢٠١٩)، **في حين يتمثل البديل الثاني الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة منفصلة ومستقلة** وفقا لهذا البديل يتم إعداد قائمة لعرض بنود الدخل الشامل الآخر تسمى قائمة الدخل الشامل، حيث تبدأ القائمة بصافي الدخل من قائمة الدخل التقليدية مضافاً إليه بنود الدخل الشامل الآخر وصولاً لإجمالي الدخل الشامل، ويتميز هذا الشكل بأنه أكثر وضوحاً وشفافية ولا يسبب أي تشتت، كما أن عرض بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة منفصلة يشير إلى أن المعلومات الواردة في هذه القائمة مهمة وملائمة لمتخذي القرار (بلال، ٢٠١٩) ، **وأخيراً يتمثل البديل الثالث:** الإفصاح عن الدخل الشامل كجزء من قائمة التغيرات في حقوق الملكية توضح قائمة التغيرات في حقوق الملكية التغيرات الحادثة في حقوق الملكية خلال الفترة مهما كانت مصادر هذه التغيرات، وذلك بهدف إظهار رصيد نهاية الفترة لحقوق الملكية، حيث يتم تسوية رصيد أول الفترة بأثر جميع العمليات والأحداث والظروف التي أثرت في حقوق الملكية خلال الفترة، ولتحقيق هذا الهدف والتأكد من أن رصيد أخر الفترة لحقوق

الملكية يعكس أثر كل الأنشـــطة التي تمت خلال الفترة على حقوق الملكية رأى كلاً من مجلس معايير المحاسـبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسـبة الدولية IASB إمكانية إدراج بنود الدخل الشـامل الآخر ضـمن هذه القائمة، حيث تضـاف أو تطرح بنود الدخل الشـامل الآخر وكذلك صـافى الربح أو الخسـارة إلى رصـيد أول الفترة لحقوق الملكية كما تضـاف أو تطرح بقية البنود المعتادة التي تدرج في هذه القائمة (كالزيادة في حقوق الملكية نتيجة إصـدار أسـهم جديدة والنقص فيها نتيجة التوزيعات وذلك وصولاً في النهاية إلى رصيد آخر الفترة لحقوق الملكية (علي، ٢٠١٩)

وفى نفس الاتجاه أشـــار مجلس معايير المحاســـبة الدولية IASB، فقد أتاح معيار المحاســبة الدولي رقم (١) المعدل (IAS 1) بديلين للإفصـاح عن الدخل الشـامل البديل الأول الإفصـاح من خلال قائمة واحدة تشـمل جميع بنود الإيرادات والمصـروفات المعترف بها خلال الفترة، بينما البديل الثاني: الإفصاح من خلال قائمتين منفصلتين القائمة الأولى تتضمن صافى الربح أو الخسارة، والقائمة الثانية تبدأ بصافي الربح أو الخسارة تليه بنود الدخل الشامل الآخر (Gazzola and Amelio, 2014)

وأخيراً فيما يتعلق بمعايير المحاسـبة المصـرية والتي تعتبر نسـخة مترجمة لمعايير المحاسـبة الدولية، فقد ألزم معيار المحاســبة المصــري الصــادر عام ٢٠١٥ والمعدل في عام ٢٠١٩ بعنوان "عرض القوائم المالية" الشركات المصرية بالإفصاح عن الدخل الشامل في قائمتين منفصلتين، حيث نص المعيار في الفقرة رقم (٨١) على أنه "يجب على المنشـــأة أن تفصـــح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين إحداهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة الدخل)، والثانية تعرض عناصر الدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل)، أي أن المعيار المصـري قد أتاح بديل واحد فقط للإفصـاح عن الدخل الشـامل ومكوناته، وهو الإفصـاح من خلال قائمتين منفصـلتين، ولم يتح بديلين للإفصـاح عن الدخل الشـامل مثل ما هو متاح في المعايير الدولية والأمريكية (عبد العاطي، ٢٠١٩).

ثالثا الممارسات القائمة في مجال ترجمة القوائم المالية الأجنبية والتقرير عن أثارها:

اختلفت الممارسات المحاسبية المتبعة لمعالجة المشاكل المحاسبية المرتبطة بترجمة القوائم المالية لفروع الشـــركات الخارجية وذلك فيما يتعلق بطريقة الترجمة التي يتم تطبيقها وأســـعار الصـــرف المســـتخدمة في الترجمة والمعالجة المحاســـبية للتقرير عن الآثار المترتبة علي ترجمة القوائم المالية الأجنبية (مكاسـب وخسـائر الترجمة)، حيث لوحظ شـيوع اسـتخدام الطريقة الزمنية وطريقة سـعر الصـرف الجاري طبقاً لتوصـيات الجهات الأكاديمية والمهنية ، فقد أوصـت لجنة المعايير المحاسـبية الأمريكية منذ ديسـمبر ١٩٧٧ باسـتخدام طريقة سـعر الصـرف الجاري أو الطريقة الزمنية في ترجمة القوائم المالية للفروع الخارجية، ولكن عدلت اللجنة عن موقفها في أغســطس ١٩٨٢ حيث أوصـــت باسـتخدام طريقة سـعر الصـرف الجاري فقط في الترجمة مع ضـرورة معالجة فروق الترجمة ضـمن بنود حقوق الملكية بقائمة المركز المالي، يرجع هذا التعديل جزئياً إلي تغير موقف مجلس معايير المحاســبة المالية الأمريكي عام ١٩٨١ من التوصــية باســتخدام طريقة البنود النقدية غير النقدية إلي التوصية باستخدام طريقة سعر الصرف الجاري الذي تضمنته النشرة رقم (٥٢) الصادرة عن المجلس، ويتشابه الوضع فى المملكة المتحدة حيث أوصت اللجنة الاستشارية لمعايير المحاسبة فى أبريل ١٩٨٣ باستخدام طريقة سعر الصرف الجارى لترجمة القوائم المالية للفروع الخارجية مع إظهار مكاسب أو خسائر الترجمة بقائمة المركز المالي، ولقد وافق على توصية اللجنة معهد المحاسبين القانونين بإنجلترا وويلز ومعهد المحاسبين القانونيين بإسكتلندا وهو ما تراعيه الطريقة الزمنية (Savić et al, 2019).

ويختلف الوضع في كندا حيث أوصت لجنة البحوث المحاسبية الكندية وأيدتها ذلك جمعية المبادئ والتطبيقات المحاسبية الكندية فى فبراير ١٩٧٩ بتطبيق الطريقة الزمنية على أن يتم التقرير عن مكاسب وخسائر الترجمة عن كل فترة في قائمة دخل تلك الفترة، وعللت اللجنة توصياتها على أساس أن غرض الترجمة هو أن تعبر نتائجها عن العمليات والمعاملات التي تمت بعملات أجنبية بدلالة الدولار الكندي بشكل يتفق مع طبيعة وخصائص العمليات والمعاملات المحلية للشركة الأم وهو ما تراعيه الطريقة الزمنية.

كما أوصت لجنة معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية في مارس ١٩٩٧ بتطبيق طريقة سعر الصرف الجاري لترجمة القوائم المالية للفروع التي تمارس نشاطها خارج حدود المملكة العربية السعودية، مع ضرورة الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف في بند مستقل ضمن حقوق الملكية، ويلاحظ أن توصيات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عام ١٩٩٧ جاءت مطابقة لتوصيات المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين عام ١٩٩٢ بشأن ترجمة القوائم المالية الخاصة بنشاط الفروع بالخارج من العملة الأجنبية إلي عملة إعداد التقارير بهدف تضمينها بالقوائم المالية الموحدة (Ali & Benaissa, 2023).

وقد صدر معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) والخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية عن المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين عام ١٩٩٢. وتم تعديله طبقاً لقرار وزير التجارة الخارجية رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٣، ويتعلق هذا المعيار بالمحاسبة عن المعاملات التي تتم بعملات أجنبية، بالإضافة إلى ترجمة القوائم المالية الخاصة بنشاط الفروع بالخارج من العملة الأجنبية إلى عملة إعداد التقارير بهدف تضمينها بالقوائم المالية الموحدة للمنشأة، وقد أشار المعيار إلى أن القضايا الرئيسية المرتبطة بترجمة القوائم المالية للفروع الخارجية تتمثل في اختيار سعر الصرف الذى يجب استخدامه، وفى كيفية الاعتراف في القوائم المالية بالأثر المالي للتغيرات في أسعار الصرف (العجوري، ٢٠٢٢)، وفى ظل هذا المعيار يتم تحديد الطريقة المستخدمة لترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية بالخارج طبقاً للوسيلة التي تمت بها عملية التمويل أو التشغيل لهذه الفروع من جانب المركز الرئيسي، ولهذا الغرض فقد صنف المعيار الفروع الأجنبية إلى **فروع أجنبية غير مستقلة** وذلك إذا كانت العمليات الأجنبية التي يمارسها الفرع الخارجي تعد جزءاً رئيسياً من عمليات التشغيل التي يمارسها المركز الرئيسي وتعد امتداداً لها، وأيضاً إلى **فروع أجنبية مستقلة** وذلك في حالة قيام الفرع الخارجي بممارسة عملياته بشكل مستقل عن المركز الرئيسي ، حيث تجرى كافة أنشطة الفرع بالعملة المحلية للدولة التي يقع فيها النشاط الأجنبي(Giordano, 2022)، ولتحديد التبويب السليم لكل عملية تشغيل يقوم بها الفرع الخارجي ما إذا كانت مستقلة أو غير مستقلة عن المركز الرئيسي للمنشأة، فإنه يمكن استخدام البيانات المتعلقة بالمؤشرات التالية (Ali & Benaissa, 2023):

- في حين أنه من الممكن أن تسيطر المنشأة على العملية الأجنبية إلا أن بعض العمليات الأجنبية قد تنفذ بدرجة كبيرة من الاستقلالية عن أنشطة المنشأة.
- لا تمثل المعاملات مع المنشأة نسبة عالية من أنشطة العملية الأجنبية.
- يتم تمويل أنشطة العملية الأجنبية أساساً من عمليات تشغيلها الذاتية أو من القروض المحلية أكثر من التمويل من المنشاة.
- يتم دفع أو تسوية تكاليف العمالة والمواد وغيرها من مكونات منتجات أو خدمات النشاط الأجنبي بصورة أساسية بالعملة المحلية أكثر من الاعتماد على عملة القيد.

- تتم مبيعات عمليات التشغيل أساساً بعملات خلاف عملة القيد.
- تكون التدفقات النقدية للمنشـاة منفصـلة عن الأنشـطة اليومية للعملية الأجنبية ولا تتأثر مباشـرة بأنشطتها.

وفى حالة توافر هذه المؤشـرات يعتبر الفرع الخارجي كياناً أجنبياً مسـتقلاً عن المنشـأة، وفيما يلي شكل رقم (١) يوضح التسلسل الزمنى لتعديلات المعيار المصري رقم (١٣)

ويتم ترجمة القوائم المالية طبقاً للمعيار المصري رقم (١٣) وفق الاجراءات التالية:

ترجمة القوائم المالية للعملة الأجنبية التي تمثل جزءاً رئيسياً من عمليات تشغيل المنشأة (الفروع غير المستقلة)، كما يتم ترجمة المعاملات التي تتضمنها القوائم المالية للفروع التي تعد امتداداً للمركز الرئيسي كما لو كانت تلك المعاملات الأجنبية هي نفسها معاملات المنشأة وذلك علي النحو التالي (العجوري، ٢٠٢٢):

- **ترجمة بنود قائمة المركز المالي الأجنبية على النحو التالي:**

1- ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية باستخدام سعر الإقفال السائد وقت إعداد القوائم المالية، وتترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي تم تسجيلها وفقاً للتكلفة التاريخية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة، ومن المعتاد لاعتبارات عملية استخدام سعر تقريبي للسعر الفعلي في تاريخ المعاملة ، حيث يمكن استخدام متوسط سعر الصرف خلال أسبوع أو شهر لجميع المعاملات التي تحدث خلال تلك الفترة. ولكن إذا كانت التقلبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية كبيرة، فإنه لا يمكن الاعتماد على متوسط سعر الصرف لتلك الفترة.

2- تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتى يتم تسجيلها وفقا للقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف التى كانت سائدة وقت تحديد القيم العادلة.

3- تترجم بنود قائمة الدخل من إيرادات ومصروفات على أساس أسعار الصرف السائدة فى تواريخ المعاملات فيما عدا تكلفة البضاعة المباعة والإهلاك والتى يتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف

التاريخى، وإذا كانت الأصول الثابتة تم إثباتها بالقيمة العادلة فيتم ترجمة إهلاكها باستخدام سعر الصرف الموجود فى تاريخ التقييم.

4- معالجة فروق أسعار الصرف الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية والتى ترجمت بسعر الإقفال الذى يختلف عن الأسعار التى سجلت بها فى بداية أو خلال الفترة على أنها إيراد أو مصروف فى الفترة التى نشأت فيها.

- **ترجمة القوائم المالية للكيانات الأجنبية (الفروع المستقلة):**

يتم ترجمة القوائم المالية لأى كيان أجنبى بغرض إدراجها ضمن القوائم المالية الموحدة للمنشأة وفقاً للإجراءات التالية (Giordano, 2022):

1- يتم ترجمة بنود قائمة المركز المالى من أصول وخصوم سواء كانت هذه البنود ذات طبيعة نقدية أو غير نقدية باستخدام سعر الإقفال السائد وقت إعداد القوائم المالية

2- تترجم بنود قائمة الدخل من إيرادات ومصروفات وفقاً لأسعار الصرف فى تواريخ المعاملات، وذلك باستثناء إذا كان الفرع الأجنبى الخارجى المستقل يقوم بتسجيل عملياته بعملة اقتصاد مرتفع التضخم، وفى هذه الحالة فإن الإيرادات والمصروفات يجب أن تترجم بسعر الإقفال السائد وقت إعداد القوائم المالية. ولاعتبارات عملية غالباً ما يستخدم سعر صرف لتقريب أسعار الصرف الفعلية مثل متوسط سعر الصرف للفترة لترجمة بنود الإيرادات والمصروفات.

3- يتم تبويب جميع فروق التغير فى أسعار الصرف ضمن حقوق الملكية وذلك حتى تاريخ التصرف فى صافى الاستثمار ، حيث يؤدى ترجمة القوائم المالية لفرع خارجى مستقل إلى تحقيق فروق فى أسعار الصرف التى تنشأ عن:

4- ترجمة بنود قائمة الدخل من إيرادات ومصروفات بأسعار الصرف فى تواريخ المعاملات وبنود قائمة المركز المالى من أصول وخصوم بسعر الصرف السائد وقت إعداد القوائم المالية.

5- ترجمة صافى الاستثمار فى الفرع الخارجى – فى أول المدة – بسعر صرف مختلف عن السعر الذى سبق استخدامه لتحديد صافى الاستثمار فى القوائم المالية السابقة.

وتظل هذه الفروق قائمة ضمن بند حقوق الملكية إلى أن يتم التصرف فى الفرع، ففى هذه الحالة فإن فروق تغير أسعار الصرف المتراكمة يجب أن تثبت كإيراد أو كمصروف فى نفس الفترة التى تحقق فيها ربح أو خسارة التصرف.

أما عن متطلبات الإفصاح طبقاً لهذا المعيار فهي تتمثل في (Ebaid, 2016):

- ضرورة الإفصاح عن فروق أسعار صرف العملات الأجنبية سواء تمت معالجتها بقائمة نتيجة الأعمال أو بقائمة المركز المالى بناءً على طبيعة تصنيف العملية الأجنبية.
- الإفصاح عن أى تغيير فى تصنيف العملية الأجنبية ، حيث يجب الإفصاح عن كل من طبيعة التغيير فى التصنيف، وسبب التغيير، وأثر التغيير فى التصنيف على حقوق المساهمين، وأخيراً الأثر على صافى الربح أو الخسارة.
- عندما لا تكون عملة القيد بالمركز الرئيسى هى الجنيه المصرى يجب الإفصاح عن سبب استخدام عملة مختلفة ، وكذلك يجب الإفصاح عن سبب أى تغيير في عملة القيد.

ويلاحظ أن هناك بعض المشاكل التى لم يتناولها المعيار رقم (١٣) بالمعالجة المحاسبية استناداً إلى وجود معالجة لها في معايير أخرى. ومن أمثلة هذه المشاكل ما يلى:

1- مشكلة التدفقات النقدية التى تتم بعملة أجنبية: تناول المعيار المحاسبى المصرى رقم (٤) والخاص بقوائم التدفقات النقدية التي تتم بعملة أجنبية حيث أشار هذا المعيار إلي ما يلي

- يتم ترجمة التدفقات النقدية الخاصة بالفروع الخارجية الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السارية بين العملة المستخدمة فى عرض القوائم المالية والعملة الأجنبية فى تواريخ التدفقات النقدية ، ويسمح باستخدام سعر صرف يقارب السعر الفعلى حيث يمكن استخدام متوسط سعر الصرف المرجح للفترة عند إجراء الترجمة ، ولكن لا يسمح هذا المعيار باستخدام سعر الصرف فى تاريخ الميزانية عند ترجمة التدفقات النقدية للفروع الأجنبية.
- لا يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة والناتجة عن التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة فى ترجمة التدفقات النقدية ، حيث تعرض آثار التغيرات فى أسعار الصرف بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل فى قائمة التدفق النقدى.

2-مشكلة إعداد القوائم المالية للفرع الخارجى المستقل فى تاريخ مختلف عن التاريخ الذى تعد فيه القوائم المالية للمنشأة:

- تعالج طبقاً للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٧) والخاص بالقوائم المالية المجمعة والمحاسبة عن الاستثمارات فى شركات تابعة، ومعيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) والخاص بالمحاسبة عن الاستثمارات فى الشركات الشقيقة كما يلى (Dahawy & Conover, 2007):
- يتم استخدام القوائم المالية المعدة بواسطة الفرع فى تاريخ مختلف عن تاريخ إعداد القوائم بالمركز الرئيسى بشرط ألا يتعدى هذا الاختلاف ثلاثة أشهر.
- يتم ترجمة أصول وخصوم الفرع الأجنبى بسعر الصرف السائد فى تاريخ ميزانية الفرع الخارجى، ويتم إجراء تسويات بقيمة التغيرات الهامة فى أسعار الصرف وذلك حتى تاريخ ميزانية المركز الرئيسى بأثر العمليات والأحداث الهامة التى تقع بين تلك التواريخ وتاريخ القوائم المالية للمركز الرئيسى.

وبعد أن تم استعراض المعيار رقم (١٣) يمكن استنتاج ما يلى: بعد أن تم تحليل المعيار المصري يمكن القول بأن جميع القواعد التي تم استعراضها ونص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) هي نفس القواعد المنصوص عليها في المعيار المحاسبي المصري، وهذا يعني أنه في حالة التزام الشركات المصرية التي يتواجد لها فروع خارجية بهذه القواعد المذكورة في المعيار المصري ، فإن ذلك يعني التزامها في نفس الوقت بالمعيار الدولي، كما لم يلزم المعيار الشركات المصرية الدولية بالعملة التى يجب أن تعرض بها قوائمها المالية، ومع هذا فعادة يتم استخدام عملة البلد التى تعمل بها الشركة ، ولكنه أشار إلى أنه إذا كانت الشركة تستخدم عملة مختلفة فيجب الإفصاح عن السبب فى أى تغيير يترتب على استخدام عملة أخرى فى إعداد التقارير المالية.

فى غضون عام ٢٠٢٢ أصدر رئيس مجلس الوزراء قرار بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية يقضي بمد الإطار الزمني لتطبيق ملحق (ج) المرافق لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل في عام ٢٠١٥ والخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وذلك على نتائج أعمال الشركات، وذلك حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٣، بوضع معالجات محاسبية اختيارية ومؤقتة للتعامل مع الآثار المترتبة على القرار الاقتصادي الاستثنائي المتعلق بتحريك سعر الصرف.

يسمح القرار الجديد بتمكين الشركات من القيام بعمل معاجلة محاسبية اختيارية ومؤقتة للتعامل مع آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وذلك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

ومن الجدير بالذكر أن المعالجة المحاسبية جاءت لمساعدة الكيانات المختلفة على إعادة تبويب الخسائر الناتجة عن فروق سعر العملة بموجب القرارات الخاصة بتحريك سعر صرف العملة، بشكل يخفف الضغط على قوائمها المالية ونتائج أعمالها وحقوق ملكيتها. كما يسمح للشركات التي لديها التزامات قائمة بالعملة الأجنبية مرتبطة بأصول مقتناه قبل تحريك سعر الصرف ولازالت موجودة وتعمل بالمنشأة الاعتراف بفروق العملة وإعادة تقيمها، وذلك في ضوء الأوضاع الاقتصادية الصعبة عالمياً، التي تسببت في مزيج من ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، واضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن، مما أسفر عن ضغوط تضخمية أثرت على اقتصاديات الكثير من الدول ومنها مصر.

حيث تدور فلسفة التعديل حول تمكين الشركات التي اقتنت أصولاً بعملات أجنبية قبل تحركات سعر الصرف غير الاعتيادية ولازالت هناك التزامات تمويلية على هذا الأصل من رسملة خسائر فروق العملة على تلك الأصول وتسجيلها بقوائمها المالية في الأصول، وذلك للتخفيف من حدة أثر فروق سعر الصرف على نتائج أعمالها السنوية ومؤشراتها المالية.

يتيح الملحق ج معالجة محاسبية للمنشأة التي قامت قبل تاريخ تحريك سعر الصرف باقتناء أصول ثابتة و/أو استثمارات عقارية و/أو أصول غير ملموسة (باستثناء الشهرة) و/أو أصول تنقيب وتقييم و/أو أصول حق انتفاع عن عقود تأجير، ممولة بالتزامات قائمة في ذلك التاريخ بعملات أجنبية، أن تقوم بالاعتراف ضمن تكلفة تلك الأصول بفروق العملة المدينة الناتجة عن الجزء المسدد من هذه الالتزامات خلال الفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، بالإضافة إلى فرق العملة الناتج عن ترجمة الرصيد المتبقي من هذه الالتزامات في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أو في نهاية يوم تاريخ اقفال القوائم المالية للفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة.

كما تسمح التعديلات الجديدة للمنشأة بالاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل بصافي فروق العملة المدينة والدائنة المحققة خلال الفترة، بالإضافة إلى الفروق الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في نهاية يوم ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

كما أن الملحق الجديد يعد بمثابة معالجة محاسبية استثنائية ومؤقتة تساعد الشركات على استيعاب اثار تحرك سعر الصرف على أصولها التي مولتها قبل القرار بعملات أجنبية وهو ما يقلل الضغوط على قائمة الدخل.

تستهدف التعديل إثبات الأصول الممولة قبل تحرك سعر الصرف والممولة بعملات أجنبية بقيمتها التي تواكب مقدار التغير في سعر الصرف وهو ما يسمح للشركات بتفادي شمول قوائمها المالية على خسائر ناتجة فقط عن فروق سعر صرف العملة بسبب قرار تحريك سعر الصرف

القسم الثالث
مسح ميداني بالبيئة المصرية بشأن الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف

في إطار إرساء محددات الإفصاح المحاسبي عن معلومات تغيرات أسعار الصرف وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية والمصرية والإصدارات والممارسات، يستهدف هذا المحور استقراء فكر الفئات التي تمثل مجتمع وعينة المسح الميداني بالبيئة المصرية، سعياً نحو اختبار فروض الدراسة.

1- طبيعة ومنهجية المسح الميداني: وتتضمن الآتي:

١/١ - مجتمع وعينة المسح الميداني:

يتكون مجتمع المسح الميداني من ثلاث فئات تضم مُعدي التقارير المالية، والمستثمرين بسوق الأوراق المالية المصرية والأكاديميين بأقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية، نظراً لأن هذه الفئات هي الأكثر ارتباطاً بمتغيرات الدراسة. وقد تم اختيار عينة الدراسة بواقع ١٨٠ مفردة موزعة بالتساوي على الفئات الثلاثة، كما قام الباحثان بتصميم قائمة الاستقصاء باستخدام موقع جوجل استبيان كوسيلة أساسية لجمع البيانات الأولية، وتم توزيعها إلكترونياً لكافة الفئات، ويعكس الجدول التالي رقم (١) تصنيف عينة المسح الميداني ونسب الاستجابة الخاصة بها.

جدول رقم (١)

قوائم الاستقصاء الموزعة والقوائم المستردة والصالحة للتحليل الاحصائي

فئات المسح الميداني	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم الصحيحة	نسبة الاستجابة
معدي التقارير المالية	٦٠	٤٨	%٨٠
المستثمرين بسوق الأوراق المالية المصرية	٦٠	٥٩	%٨٣,٣
أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة	٦٠	٥٥	%٩١,٦
إجمالي	١٨٠	١٦٢	%٩٠

المصدر: من إعداد الباحث

ويتبين من الجدول السابق أن نسبة الاستجابة ٩٠% بواقع **١٦٢ مفردة** وهي نسبة مرتفعة تعكس التمثيل الصادق للبيانات واختبارات التحليل الإحصائي.

١-٢ تصميم أداة المسح الميداني:

في سياق عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات الدراسة، والاسترشاد بالمعايير والإصدارات المهنية الحاكمة لمتطلبات الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف، قام الباحثان بطرح محتويات المسح الميداني في قائمة استقصاء تشمل ثلاثة محاور رئيسية تم ترتيبها بما يخدم اختبار فروض الدراسة، كما يلي:

- محددات الإفصاح المحاسبي عن معلومات تغيرات أسعار الصرف في ضوء متطلبات المعايير الدولية والمصرية
- مشاكل وتحديات الإفصاح عن معلومات تغيرات أسعار الصرف

وتم الاعتماد على مقياس ليكرث الخماسي لتحديد درجات موافقة المستقصي منهم

التحليل الوصفي	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الوزن النسبي	٥	٤	٣	٢	١

2- تحليل نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفروض

٢-١ اختبار الاعتمادية للمقاييس المستخدمة في الدراسة

اعتمد الباحثان على استخدام أسلوب معامل الارتباط ألفا كرو نباخ باعتباره أكثر أساليب تحليل الاعتمادية والذي يستخدم للتأكد من اتساق متغيرات الدراسة مع بعضها البعض، من خلال ارتباط المتغيرات داخل المجموعة الواحدة، وارتباط كافة المتغيرات ببعضها البعض، وذلك بالاعتماد على اختبار ألفا للاعتمادية والثقة

جدول رقم (٢)

قيمة معاملات ألفا كرو نباخ لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد المتغيرات	ألفا كرو نباخ
محددات الإفصاح المحاسبي عن معلومات تغيرات أسعار الصرف	١٠	,٨٤
مشاكل وتحديات الإفصاح المحاسبي عن معلومات تغيرات أسعار الصرف	١٠	,٨٨
مساهمة الافصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على القيمة السوقية.	٧	,٧٨
إجمالي	٢٧	,٨٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

ويوضح الجدول أن معامل الارتباط ألفا كرو نباخ Cronbach-Alpha لمتغيرات الدراسة (ثلاث محاور رئيسية بواقع ٢٧ عبارة)، حيث تراوحت قيمة ألفا كرو نباخ ما بين (٧٨,) و(٨٨,) بواقع (٨٥,) لكافة متغيرات الدراسة، وتعتبر هذه القيم مقبولة بالشكل الذي يعكس توافر الاعتمادية بمتغيرات الدراسة وهذه النتائج تدعم الثقة في متغيرات الدراسة وتؤكد صلاحيتها.

٢/٢- عرض نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرض الأول بشأن محددات الإفصاح المحاسبي عن معلومات تغيرات أسعار الصرف:

ينص الفرض الأول من فروض الدراسة على أنه " يوجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء عينات الدراسة بشأن محددات الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف، في ضوء متطلبات معايير المحاسبة الدولية والمصرية، ولاختبار مدى صحة هذا الفرض يمكن الاعتماد مؤشرات نتائج اختبار Kruskal-Wallis

أ- للتعرف على مدى وجود اختلافات ذو دلالة معنوية بين الفئات محل الدراسة (معدي التقارير المالية - المستثمرين بالبورصة المصرية - الأكاديميين بأقسام المحاسبة والمراجعة) من حيث محددات الإفصاح المحاسبي عن معلومات تغيرات أسعار الصرف

جدول رقم (٣)
نتائج اختبار Kruskal-Wallis بشأن متطلبات الافصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل.

متطلبات الافصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل.	نتائج اختبار Kruskal-Wallis	
	Chi-square	مستوى المعنوية p-v
تأصيل منهجية الافصاح عن فروق ترجمة العملات الأجنبية (الخيار الأول)، بالإضافة إلى تأصيل الافصاح عن ناتج تعديل تكلفة الأصول (الخيار الثاني).	١٥,٥	,٠١٢
الالتزام بالإفصاح عن أرباح فروق العملة الناتجة عن ترجمة البنود ذات العلاقة.	١٧,٠٧	,٠٣٢
تعميق الافصاح عن المخصصات والمطالبات الناتجة عن فروق أسعار الصرف التي تمت معالجتها ضمن قائمة الدخل.	١٨,٨	,٠٣٤
تطبيق نموذج إعادة التقييم على ناتج تعديل تكلفة الأصول من ناحية الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الأخر.	١٩,١	,٠٢
إرساء إضافة فروق التعديل على كل بند من بنود الأصول علي حدة حتي يتم اهلاكها علي العمر المتبقي لكل اصل، كما يتم ادراج قيمة الزيادة في صافي القيمة الدفترية للأصول في منفصل في قائمة الدخل الشامل الآخر.	١٧,١	,٠٤
تأصيل الاعتراف بقيمة الزيادة في صافي الأصول الثابتة المؤهلة للتعديل ضمن بنود الدخل الشامل الأخر.	١١,٤	,٠١
تغطية الافصاح في قائمة الدخل الشامل بشكل منفصل عن مبلغ فروق العملة التي تم ادراجها ضمن بنود الدخل الشامل خلال الفترة قبل تأثير ضريبة الدخل، وما تم ترحيله إلى الأرباح والخسائر خلال نفس الفترة.	١٣,٢	,٠٢
تأصيل منهجية الافصاح عن اجمالي ناتج تعديل تكلفة الأصول الذى تم إدراجه ضمن بنود الدخل الشامل خلال الفترة قبل تأثير الضريبة.	١٦,٦	,٠٣
تغطية الافصاح عن صافي فروق أسعار الصرف التي تم إدراجها ضمن حقوق الملكية مع بيان رصيد أول المدة وآخر المدة والحركة خلال العام.	١٥,٤	,٠٥
تعزيز الافصاح عن سياسة الشركة الأم في إدارة المخاطر العملية الأجنبية.	٧,٩	,٠٤
إجمالي	١٣,٨	,٠٤

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

تشير نتائج الجدول السابق رقم (٣) إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم على المستوى الإجمالي بشأن متطلبات الافصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل، حيث بلغت قيمة (Chi-square = ١٣,٩) بمستوى معنوية (,٠٤)، **وفى ضوء عرض وتحليل نتائج Kruskal-Wallis يمكن قبول الفرض الأول للدراسة والذي ينص على توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم بشأن متطلبات الافصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل**

٣/٢- عرض نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرض الثاني بشأن مشاكل وتحديات الإفصاح المحاسبي عن معلومات تغيرات أسعار الصرف:

ينص الفرض الثاني من فروض الدراسة على أنه " يوجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء عينات الدراسة **بشأن مشاكل وتحديات الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف**، ولاختبار مدى صحة هذا الفرض يمكن الاعتماد مؤشرات نتائج اختبار Kruskal-Wallis

ب- للتعرف على مدى وجود اختلافات ذو دلالة معنوية بين الفئات محل الدراسة (معدي التقارير المالية - المستثمرين بالبورصة المصرية - الأكاديميين بأقسام المحاسبة والمراجعة) من حيث **مشاكل وتحديات** الإفصاح المحاسبي عن معلومات تغيرات أسعار الصرف

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار Kruskal-Wallis بشأن مشاكل وتحديات الإفصاح المحاسبي عن معلومات تغيرات أسعار الصرف

مشاكل وتحديات الإفصاح المحاسبي عن معلومات تغيرات أسعار الصرف	نتائج اختبار Kruskal-Wallis	
	Chi-square	مستوى المعنوية p-v
صعوبة تقدير وقياس التأثير الكامل للتغيرات في أسعار الصرف على نتائج أعمال الشركات ومراكزها المالية وتدفقاتها النقدية، والإفصاحات المرتبطة بها، نتيجة تزايد تقلبات أسعار الصرف	١٢,٧١	,٠٢
وجود مجموعة واسعة نسبياً من الافتراضات غير المعقولة والصحيحة فيما يتعلق بالأداء المستقبلي والتدفقات النقدية لأنشطة وأصول الشركة، نتيجة تزايد حالات عدم التأكد في ظل تداعيات تغيرات أسعار الصرف	٢٣,٠٤	,٠١٩
زيادة عدد المتغيرات والافتراضات لتحليل حالات عدم التأكد في ظل انتشار تغيرات أسعار الصرف، واعتمادها على التقديرات الشخصية التي ينجم عنها تعديل ذو أهمية نسبية للقيم الدفترية للأصول والالتزامات	١٥,٤٠	,٠٢
كثرة الصعوبات التي ترتبط بكل من تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للمدينين، وتقادم المخزون وغيرها من البنود في ظل تداعيات تغيرات أسعار الصرف	١٦,٠١٣	,٠٥
تزايد مشاكل المحاسبة عن المنح والمساعدات الحكومية، لارتباط عمليات الاعتراف والقياس الخاص بها بمجموعة من الظروف والشروط الخاصة بالجهات المانحة	١٩,٥٠	,٠٣
تزايد المخاطر الداخلية بالشركة، والتي تتعلق بمجموع الأحداث أو الظروف الداخلية في ظل تغيرات أسعار الصرف، مثل فكر وقدرات الإدارة، وطبيعة العمليات والأنشطة ومستوى تعقد الهيكل التنظيمي وضعف نظم الرقابة الداخلية).	١١,٧٠	,٠٠
تزايد المخاطر الخارجية في ظل تغيرات أسعار الصرف، والتي تؤثر على فرض الاستمرارية مثل توقف عمليات التشغيل، والقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة وكذلك عجز التدفقات النقدية الداخلة وزيادة التدفقات النقدية الخارجة	١٥ .١٨	,٠٤
صعوبة إعداد التقارير المالية الدورية في ظل تغيرات أسعار الصرف، والعجز عن توفير معلومات ملاءمة وموثوقة تلبي احتياجات وتطلعات المستثمرين بالبورصة	١٢,٣٠	,٠٥
إجمالي	١٢,٩٣	,٠١٨

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

تشير نتائج الجدول السابق رقم (٤) إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم على المستوى الإجمالي بشأن مشاكل وتحديات الإفصاح المحاسبي عن معلومات تغيرات أسعار الصرف حيث بلغت قيمة (Chi-square = ١٢,٩٣) بمستوى معنوية (,٠١٨).

وفى ضوء عرض وتحليل نتائج Kruskal-Wallis يمكن قبول الفرض الثاني للدراسة والذي ينص على توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم بشأن مشاكل وتحديات الإفصاح المحاسبي عن معلومات تغيرات أسعار الصرف

٣/٢ ـ نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرض الثالث بشأن مساهمة الافصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على القيمة السوقية.

ينص الفرض الثالث من فروض الدراسة بأنه **" يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن يسهم الافصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على القيمة السوقية."** ولاختبار مدى صحة هذا الفرض يمكن الاعتماد على مؤشرات نتائج اختبار Kruskal-Wallis.

جدول رقم (٥)

نتائج اختبار Kruskal-Wallis مساهمة الافصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على القيمة السوقية.

مساهمة الافصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على القيمة السوقية.	نتائج اختبار Kruskal-Wallis	
	Chi-square	مستوى المعنوية p-v
يؤدى الإفصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على مساعدة للمستثمرين لتقييم أداء الشركة مقارنة بالشركات الأخرى في نفس القطاع.	٧,٥٤	,٠١
يساعد الإفصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على تصنيف الشركات بناءً على قيمتها السوقية بمستوى مختلف من المخاطر والعوائد المحتملة.	١٢,١	,٠١
يعزز الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف ثقة المستثمرين في البيانات المالية للشركة ويجعلهم أكثر استعدادًا للاستثمار في الشركة.	١٦,٨	,٠٢
يسهم الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف في تقليل الغموض والمخاطر المرتبطة بالاستثمار في الشركة، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على أسهم الشركة ورفع قيمتها السوقية.	١٢,١٧	,٦
يؤثر الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف بالتوقعات المستقبلية للشركة، مثل الخطط الاستراتيجية والتوقعات المالية، مما يؤثر بشكل كبير على توقعات المستثمرين بشأن نمو الشركة وربحيتها المستقبلية.	١٣,٠٩	,٠٢
يؤدى الإفصاح المحاسبي لتغيرات أسعار الصرف وفقًا للمعايير المحاسبية على تقديم معلومات موثوقة وقابلة للمقارنة، مما يعزز الثقة بين المستثمرين ويزيد من القيمة السوقية.	٦,٦٤٣	,٠٨
يساعد الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف المستثمرون لتقييم مخاطر الاستثمار واتخاذ قرارات مستنيرة، مما يؤثر على القيمة السوقية.	١٢,٣٤	,٠٤
إجمالي	١٦,٢٧	,٠٢٣

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

تشير نتائج الجدول السابق رقم (٥) إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم على المستوى الإجمالي بشأن مساهمة الافصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على القيمة السوقية حيث بلغت قيمة (Chi-square = ١٦,٢٧) بمستوى معنوية (٠٢٣,). ، وفى ضوء عرض وتحليل نتائج Kruskal-Wallis يمكن **قبول الفرض الثالث** للدراسة والذي ينص على **يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن يسهم الافصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على القيمة السوقية**

3- تأثير الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف على القيمة السوقية للأسهم مع دليل تطبيقي

حصدت البورصة المصرية مكاسب عظيمة نتيجة إجراءات الحكومة لتطبيق الإصلاحات الهيكلية وزيادة دور القطاع الخاص، بالإضافة إلى القرارات التي اتخذتها الهيئة للعمل على تنشيط الأسواق، والقرارات المتتالية للبنك المركزي بخفض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار، مما أدى إلى زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار في البورصة، وقد أدت هذه العوامل إلى ارتفاع رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بنسبة ٧٨,٩% خلال هذا العام، حيث بلغ ١٧١٩,٧ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٣، مقابل ٩٦١,٢ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٢، كما سجلت مؤشرات البورصة المصرية ارتفاعًا ملحوظًا خلال عام ٢٠٢٣، حيث بلغ المؤشر الرئيسي EGX30 نحو ٢٤,٨٩٤,٢٦ نقطة (في إغلاق عام ٢٠٢٣) بمعدل ارتفاع بلغ ٧٠,٥% عن العام السابق (الهيئة العامة للرقابة المالية ،٢٠٢٤)

١/٣ نموذج قياس متغيرات البحث

يمكن تناول متغيرات البحث وطرق قياسها على النحو التالي:

- **المتغير المستقل:** الافصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل ويرمز له X، ويتم قياس مستوي الافصاح عن تغيرات أسعار الصرف للبنك اعتماد على منهج تحليل المحتوى للتقارير المالية وذلك من خلال إعداد قائمة بالمعلومات المطلوب التعرف عليها لبنود الإفصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل حيث تتضمن عدد من الابعاد المحددة ويتم مقابلة العناصر الموجودة بالقائمة التي تم تكوينها بالتقارير المالية المنشورة ، على أن يسجل (١) للعنصر الموجود و (٠) للعنصر الغير موجود.
- **المتغير التابع: القيمة السوقية Y:** ويتم قياسها باستخدام نموذج Tobin's Q ووفقا لذلك فان القيمة السوقية

= (القيمة السوقية لحقوق الملكية + قيمة الالتزامات) / إجمالي قيمة الاصول

وتشير القيمة السوقية لحقوق الملكية الى : عدد الاسهم المتداولة X سعر اقفال السهم

- **المتغيرات الرقابية:** وتتمثل المتغيرات المستقلة لنموذج البحث في المتغيرات التالية:

- حجم البنك: وهو عبارة عن لوغاريتم إجمالي الاصول
- العائد على الاصول: وهى عبارة عن صافى الربح قبل الضرائب الى إجمالي الاصول
- العائد على حقوق الملكية: وهي عبارة عن صافي الربح قبل الضرائب الى إجمالي حقوق الملكية

٢-٣ مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في قطاع البنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية وتبلغ البنوك المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية ١٣ بنك، ويمكن عرض جدول البنوك المدرجة في البورصة

م	اسم البنك	م	اسم البنك
١	بنك قناة السويس	٧	بنك الكويت الوطني – مصر
٢	بنك فيصل الاسلامي بالجنية	٨	بنك البركة مصر
٣	البنك المصري الخليجي	٩	بنك كريدي اجريكول مصر
٤	بنك التعمير والإسكان	١٠	البنك التجاري الدولي (مصر)
٥	البنك المصري لتنمية الصادرات	١١	بنك قطر الوطني الأهلي
٦	بنك الشركة المصرفية العربية	١٢	مصرف أبو ظبي الأسلامي- مصر
١٣	بنك فيصل الاسلامي المصري – بالدولار		

٣-٣ اجراءات وأدوات الدراسة التطبيقية:

تتمثل إجراءات وأدوات الدراسة التطبيقية في كل من:

- **بيانات الدراسة:** قام الباحثان باستخدام برنامج EXCEL لتجميع بيانات القيمة السوقية لأسعار الأسهم وحساب نموذج Tobin's Q بها بالبنوك المتداولة داخل المقصورة الرئيسية للبورصة المصرية والتي بلغ عددها ١٣ بنك كما يوضحها الجدول السابق، وذلك من خلال الموقع الالكتروني لمباشر مصر أو من الموقع الرسمي للبورصة المصرية
- **فترة الدراسة:** تتمثل فترة الدراسة والتحليل في سلسلة زمنية تبدأ من عام ٢٠١٩ وتنتهي بعام ٢٠٢٣
- **الأساليب الإحصائية وفقاً لطبيعة البيانات** اعتمد الباحثان على بعض الأساليب الإحصائية المتعلقة ببرنامج SPSS باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد Regression لبناء دوال نموذج الدراسة ومن ثم اختبار معنوية النموذج.
- **تحليل ومناقشة نتائج الفرض الثالث**

ينص الفرض الثالث **يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن يسهم الافصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على القيمة السوقية.**

1- نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات البحث واختبار التوزيع الطبيعي:

يبين الجدول التالي بعض خصائص المتغيرات بيان مدي اعتيادية تلك البيانات سواء كانت المتغيرات مستقلة او تابعة او رقابية

جدول رقم (٧):

مقاييس الاحصاء الوصفي للمتغيرات

المقياس	المتغير المستقل	المتغيرات الرقابية			المتغير التابع
	الإفصاح المحاسبي	حجم البنك	العائد على الأصول	العائد علي حقوق الملكية	القيمة السوقية
المتوسط	0.121	25.714	0.169	0.578	11.091
الانحراف المعياري	0.04	18.52	0.057	0.111	8.914
Jarque-Bera	43.803	14.15	0.039	3.234	9.942
المعنوية	0.000	0.001	0.976	0.181	0.051

2-اختبار وتحليل تأثير الافصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل على القيمة السوقية:

ويوضح الجدول التالي رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار لتأثير تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل على القيمة السوقية:

اسم المتغير	ترميز المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة بيتاBeta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى المعنوية
ثابت الدالة		265,61	3,871	-	,003	,334
مستوي الافصاح عن تغيرات أسعار	X1	24.021	14.366	.351	1.284	.005
العائد على حقوق الملكية	X2	4.616	13.073	,102	.327	.04
حجم البنك	X3	8.671	10.06	1.81	,657	.08
العائد على الاصول	X4	7.877	4.897	.155	1.207	.248
الخصائص العامة للنموذج						
قيمة معامل التحديد	,٧٨					
قيمة ف المحسوبة	٨,٧٦					
مستوى معنوية النموذج	,٠٠					

ومن الجدول السابق يتضح الاتي:

يتضح من الجدول السابق وجود تأثير معنوي إيجابي لمستوي الافصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل على القيمة السوقية حيث كان مستوي المعنوية لذلك المتغير 000. وهو اقل من 05. ويشير ذلك الى انه كلما زاد مستوي الافصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل كلما اثر ذلك إيجابيا على تحسن القيمة السوقية للبنك

القسم الرابع
النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج البحث: يمكن تقديم مجموعة من النتائج على النحو التالي

١-الدلالات النظرية:

- يقصد بالدخل الشامل بأنه التغير في حقوق الملكية خلال الفترة، والناتج عن المعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر غير الملاك بصفتهم هذه، وبالتالي يتضمن الدخل الشامل جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة عدا التغيرات الناتجة عن الاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات عليهم.
- تتعدد بدائل الإفصاح المحاسبي عن الدخل الشامل، فيتمثل البديل الأول الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة الدخل التقليدية، في حين يتمثل البديل الثاني الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة منفصلة ومستقلة وفقا لهذا البديل يتم إعداد قائمة لعرض بنود الدخل الشامل الآخر تسمى قائمة الدخل الشامل، وأخيراً يتمثل البديل الثالث: الإفصاح عن الدخل الشامل كجزء من قائمة التغيرات في حقوق الملكية
- تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي عن الدخل الشامل في أن الدخل الشامل يعتبر مقياساً أفضل لأداء المنشأة، أكثر من كونه مقياساً لأداء الإدارة لأنه من غير الممكن أن يتحكم المديرين بشكل مباشر في قوى السوق التي تؤثر على مكونات الدخل الشامل الآخر

- توضح قائمة الدخل الشامل جميع مصادر تعظيم القيمة وتوزيع القيمة بالإضافة إلى تساعد المعلومات الواردة في قائمة الدخل الشامل مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بتوقيت وحجم التدفقات النقدية، وتوقع الأداء المستقبلي إلى جانب الحد من سيطرة الإدارة من التلاعب في الأرباح وهو ما ينعكس على زيادة شفافية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة

٢- النتائج الميدانية:

- توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم على المستوى الإجمالي بشأن متطلبات الافصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل، حيث بلغت قيمة (Chi-square = ١٣,٩) بمستوى معنوية (,٠٤).
- توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم على المستوى الإجمالي بشأن مشاكل وتحديات الإفصاح المحاسبي عن معلومات تغيرات أسعار الصرف حيث بلغت قيمة (Chi-square = ١٢,٩٣) بمستوى معنوية (,٠١٨).
- يوجد تأثير معنوي إيجابي لمستوي الافصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل على القيمة السوقية حيث كان مستوي المعنوية لذلك المتغير 000. وهو اقل من 05. ويشير ذلك الى انه كلما زاد مستوي الافصاح عن تغيرات أسعار الصرف ضمن بنود الدخل الشامل كلما اثر ذلك إيجابيا على تحسن القيمة السوقية للبنك
- توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم على المستوى الإجمالي بشأن مساهمة الافصاح المحاسبي عن التغيرات في سعر الصرف ضمن بنود قائمة الدخل الشامل على القيمة السوقية حيث بلغت قيمة (Chi-square = ١٦,٢٧) بمستوى معنوية (,٠٢٣).

ثانياً: التوصيات:

يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

1- يجب تعميق الإفصاح الكامل عن تغيرات أسعار الصرف، بحيث يشمل كل من طبيعة التغيرات في سعر الطرف والمخاطر المرتبطة به وسيناريوهات التعامل معه، وأثاره المالية المتوقعة على المؤسسات المالية.

2- يجب على المؤسسات المالية مراعاة الآثار المحتملة والانعكاسات المرتبطة بتداعيات تغيرات أسعار الصرف، وتقييم مدى قدرتها على الاستمرار من حيث تمكنها من سداد الالتزامات قصيرة الأجل على الأقل، وتحديد مستويات السيولة والربحية ومصادر التمويل في الفترة القادمة.

3- ضرورة إفصاح المؤسسات المالية عن الخطط والسياسات التي تتبناها لمواجهة تداعيات أسعار الصرف، وكذلك الإفصاح عن مستوى تقدم للمؤسسة نحو تنفيذ تلك الخطط.

مراجع البحث

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- ابراهيم، مصطفى محمد محمد ، ، طلعت ، طمان عرفات ابراهيم (٢٠٢٣) ، "أثر مخاطر تغير أسعار الصرف على عائد مؤشر قطاعات البورصة بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية " ، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية** ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، العدد الأول ، ص ١٥١ – ١٧٢ .

2- إسماعيل، لمياء شهاب النمر، (٢٠٢٠)، "أثر الإفصاح عن قائمة الدخل الشامل على فاعلية إدارة المخاطر في ضوء تعديلات معايير المحاسبة المصرية ٢٠١٩"، ***مجلة رماح للبحوث المحاسبية***، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، العدد الثانى والأربعون، ٧٩-١٠٠.

3- بالرقي، تيجاني وراشدي، أمين. (٢٠١٧). أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٢١ والنظام المحاسبي المالي، ***مجلة البشائر الاقتصادية***، جامعة فرحات عباس، سطيف١-الجزائر، العدد ١.

4- بلال، السيد حسن سالم، (٢٠١٩)، "الملاءمة القيمية لبدائل عرض الدخل الشامل: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة السعودية"، ***مجلة الفكر المحاسبى***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثانى، ١-١٦.

5- الحوشي ، محمد محمود (٢٠١٨) ، " اختبار مدى أفضلية الدخل الشامل كمقياس لأداء الشركة وأثره على توزيعات الأرباح النقدية : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، **مجلة البحوث المحاسبية** ، جامعة دمنهور ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، ٣٠٥ – ٣٥٢

6- الصايغ، عماد سعد محمد. (٢٠١٧). إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الآخر: دراسة ميدانية، ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٣.

7- عبد العاطي، محمود حسين إسماعيل، (٢٠١٩)، "دراسة تحليلية لتقلب الدخل الشامل ومدى إرتباطه بمخاطر المنشأة"، ***مجلة الدراسات المالية والتجارية***، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، المجلد التاسع والعشرون، العدد الثالث، ١-٢٤.

8- عبدالوهاب، وائل محمد. (٢٠١٧). قياس الأثر التفاضلي للدخل الشامل وعناصره الأخرى على تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية، ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤.

9- عبده، محمد رضا توفيق و الرشيدى، طارق عبد العظيم يوسف، (٢٠٢٣)، "أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية"، ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية***، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الرابع، العدد الأول، ٦٦-٩٢.

10- العجوري، فاتن الحسيني عمر. (٢٠٢٢). أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل في ضوء معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية، ***رسالة ماجستير غير منشوره***، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات.

11- العجوري، فاتن الحسيني عمر. (٢٠٢٢). الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل وأثره على القرار الاستثماري (دراسة ميدانية)، ***رسالة دكتوراه غير منشورة***، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات.

12-عصيمي، أحمد زكريا، (٢٠١٢)، "أثر الإفصاح المحاسبى عن بنود الدخل الشامل الأخرى على ملاءمة معلومات الربح المحاسبى وتحسين عملية التنبؤ به للبنوك السعودية"، ***مجلة التجارة والتمويل***، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثانى والثلاثون، العدد الثانى، ٢١٧-٢٦٠.

13-علي، إبراهيم زكريا عرفات، (٢٠١٩)، "المحتوى المعلوماتى لقائمة الدخل الشامل: دراسة تطبيقية لمدى جدوى تعديل المعيار المحاسبى المصرى رقم (١) "عرض القوائم المالية" عام ٢٠١٥"، ***مجلة الدراسات التجارية المعاصرة***، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد الخامس، العدد السادس، ٤٥٦-٤٩٨.

14-عمر، أحمد محمد محمد الشهير (٢٠٢٢) ، " أثر بنود الدخل الشامل على قرارات المستثمرين في بورصة الأوراق المالية ، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة** ، جامعة سوهاج ، كلية التجارة ، المجلد السادس والثلاثون ، العدد الأول ، ١٠٧ – ١٣٩

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1) Ali, Z. H., & Benaissa, M. (2023). The Impact of Accounting Standards for Foreign Currency Transactions and Financial Statements Translation on Auditing Procedures: The Case of Iraq. ***Journal of Information Systems Engineering and Management,*** *8*(4), 23124.
2) Bamber, L., Jiang, J., Petroni, K. and Wang I. (2010), Comprehensive Income: Who'S Afraid of Performance Reporting? ***The Accounting Review,*** 85(1): 79-126.
3) Banks, L., Hodgson, A. and Ressell, M. (2018), the location of comprehensive income reporting – doss it pass the financial analyst revision test?. ***Accounting Research Journal***, 31(4): 531-550.
4) Chambers, D. J., Linsmeier, T., Shakespeare, C. and Sougiannis, T. (2007), An evaluation of SFAS No.130 comprehensive income disclousures. ***Review of Accounting Studies,*** 21(4): 557-593.
5) Dahawy, K., & Conover, T. (2007). Accounting disclosure in companies listed on the Egyptian stock exchange. ***Middle Eastern Finance and Economics***, *1*(1), 5-20.
6) Ebaid, I. E. S. (2016). International accounting standards and accounting quality in code-law countries: The case of Egypt. ***Journal of Financial Regulation and Compliance***, *24*(1), 41-59.
7) Ebrahim, A. (2014). IFRS compliance and audit quality in developing countries: The case of income tax accounting in Egypt. ***Journal of International Business Research***, *13*(2), 19.
8) Ferraro, O. (2011), Comprehensive Income in Italy: Reporting Preferences and Its Effects on Performance Indicators. ***Journal of Modern Accounting and Auditing***, 7(12): 1315-1328.

9) Gazzola, P. and Amelio, S. (2014), Is total comprehensive income or net income better for the evaluation of companies' financial performance? ***Ekonomican Revue and Central European Review of Economic Issues 17***, 17: 39-51.
10) Giordano, W. (2022). Translating Financial Statements from Italian into English. Strategies, Issues and Semantic Aspects. ***Lingue e Linguaggi***, *52*, 111-136.
11) Khan, S., and M. E. Bradbury. 2014. Volatility and risk relevance of comprehensive income. Journal of Contemporary Accounting & Economics 10 (1): 76-85.
12) ——————2016. The volatility of comprehensive income and its association with market risk. Accounting and Finance 56 (3): 727-748.
13) Kim, Jung Hoon(2017), Value Relevance of other Comprehensive Income After Accounting Standards Update 2011- 05, ***Academy of Accounting and Financial Studies Journal***, Volume 21, Number 3.
14) Kusuma, M. (2021), Measurement of return on asset (ROA) based on comprehensive income and its ability to predict investment returns: an empirical evidence on go public companies in Indonesia before and during the COVID-19 pandemic. ***Journal Itmiah Bidang Ilmuekonom***, 16(1): 94-106.
15) Lin, W. and Rong, M. (2012), Impacts of other comprehensive disclosure on earning management. ***Nankai Review International,*** 3(1): 93-101
16) Marchini, P. and D'Este, C. (2015), comprehensive income and financial performance ratios: which potential effects on ROE and on firm's performance evaluation?, ***Procedia Economics and Financial,*** 32: 1724-1739.
17) Mihaela, R., Costin, B. and Andreia, M. (2022), Value relevance of other comprehensive income and fair value measurement. ***Annals- Economy Series***, Constantin Brancusi University, Faculty of Economics, 4: 293-297.
18) Park, H. (2018), Market Reaction to Other Comprehensive Income. ***Sustainability***, 10(6): 1-14.
19) Sajnog, A. and Sosnowski, T. (2018), The effect of other comprehensive income reporting on accrual based earnings management activities. Faculty of Economics and Sociology, University of Lodz, available at: http://oeconomia.annales.umcs.pI, 2(3):128-135.

20) Savić, B., Obradović, N., & Milojević, I. (2019). The key issues in the translation of the financial statements of multinational companies. ***Facta universitatis-series: Economics and Organization***, *16*(2), 183-195.
21) Sukesti, F., Ghozal, I., Fuad, F. and Almasyhari, A. (2021), Factors affecting the stock price: the role of firm Performance. ***Journal of Asian Finance***, Economics and Business, 8(2): 165-173.
22) Veltri, S. and Ferraro, O. (2018), Does other comprehensive income matter in credit oriented systems? Analyzing the Italian context. ***Journal of Intrnational Accounting & Auditing and Taxation***, 30: 18-31.
23) Zhao, Xiaofang &et.al (2018), Earnings Management using Other Comprehensive Income Items: A MultiCase Study on Chinese Listed Companies, ***International Conference on Social Sciences***, ***Arts and Humanitie***